

الفقر منافس غير متوقع يستعد للإطاحة بأردوغان في الانتخابات المقبلة

الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا تعصفان بشعبية الرئيس التركي



غضب الأتراك من سياسات أردوغان يتنامى

تركيا تسجل 40 ألفا و809 حالات جديدة من حالات الإصابة بكوفيد - 19، مسجلة بذلك رقما قياسيا في يوم واحد من الإصابات منذ تفشي الجائحة. وقد وضع الإغلاق بالفعل الكثير من الضغوط الاقتصادية على الشركات الصغيرة. وأقل ما مجموعه 125 ألفا من الشركات الصغيرة وأصحاب المتاجر خلال هذه الجائحة. وهذا يجعل ما يقدر بنحو 500 ألف شخص في تركيا متأثرين بشدة بالمزيج المؤسف من سوء الإدارة الاقتصادية والجائحة، بما في ذلك أصحاب المتاجر وأسرهم.

وينظر إلى الفقر المتزايد باعداد رسمية أخرى أيضا. وقال وزير الطاقة فاتح يونس، إن شركات توزيع الكهرباء قطعت إمدادات الكهرباء عن 3.7 مليون أسرة لعدم القدرة على دفع الفواتير. وهذا يجعل أكثر من 10 ملايين تركي يضطرون إلى العيش دون كهرباء بسبب عدم القدرة على دفع الفواتير. وحتى 11 ديسمبر، كان هناك 22 مليوناً و759 ألف حالة من الإجراءات

القانونية للديون غير المسددة على الشركات والأفراد. كما إن البطالة مشكلة ملحة أخرى. وبلغ معدل البطالة الرسمي في تركيا في نوفمبر 12.9 في المئة لكن "ديسل-آر"، وهي نقابة عمالية، قالت إن معدل البطالة في الشهر نفسه بلغ في الواقع 28.8 في المئة استنادا إلى أساليب حساب منظمة العمل الدولية. ويواجه أردوغان معضلة صعبة. فقد تم إعطاء الجرعة المزروجة من التطعيمات لـ 5.8 في المئة فقط من السكان في حين تهدف البلاد إلى تطعيم 50 مليون شخص بحلول الخريف، أو 59.5 في المئة من جميع السكان. وهذا يعني أن تركيا يجب أن تحافظ على قواعد الإغلاق الخاصة بها. غير أن المزيد من الإغلاق سيغني المزيد

المزروجة. ويعتبر شهاب كاشي أوغلو، الذي عينه أردوغان في مارس، هو رابع محافظ للبنك المركزي منذ عام 2019. وجاء كل هذا الاضطراب في وقت تطالب فيه المعارضة الرئيسية بمعرفة ما حدث لـ 128 مليار دولار تقول إنها بيعت من احتياطات البنك المركزي. ويشكل اختفاء مثل هذا المبلغ الضخم من المال لغزا محيرا. ويبدو أن البنك المركزي كان يبيع الدولارات باستمرار للدفاع عن الليرة الهابطة ولكنه لا يكشف للبنوك التي باع لها دولاراته وبأي أسعار صرف، وبالتالي يثير الشكوك حول صفقات فاسدة.

الجائحة أدت إلى تهالك

الاقتصاد التركي، وهي

تهدد بالحاق أسوأ الضرر

بميزانيات الأسر الفقيرة

التي تشكل جمهور الناخبين

وفي 19 مارس، رفع البنك المركزي سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع بمقدار 200 نقطة أساس إلى 19 في المئة لتتصل الزيادة التراكمية في الأشهر الأربعة الماضية إلى 875 نقطة أساس. وهذا يجعل تركيا واحدة من أفضل 10 دول في العالم تقترض بتكلفة أكبر. وكانت مبادلة العجز عن سداد الائتمان السيادي لتركيا عند 444.69 مليار دولار في 5 أبريل، وهو أعلى مستوى بين الاقتصادات الغربية والناشئة.

وتأتي هذه الأمثلة الجلية على سوء الإدارة عندما يشعر معظم الأتراك بأنهم مسحوقون في ظل المصاعب الاقتصادية الشديدة واحتمالات المزيد من الفقر حيث أن البلاد تواجه مشكلات أيضا في إدارتها لجائحة كوفيد - 19. وفي 2 أبريل أكدت

في وقت تهاوت فيه شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا على وقع أزمة اقتصادية خانقة، يبحث الرئيس رجب طيب أردوغان عن خيارات قانونية وسياسية تقلص حظوظ المعارضة وتضمن له البقاء في السلطة في انتخابات 2023، إلا أن ظهور الفقر كمنافس غير تقليدي قد يقلب المعادلة ويطيح به.

أنقرة - وسط أزمة اقتصادية تشهدا

تركيا بسبب سياسات اقتصادية فاشلة جاءت جائحة فيروس كورونا لتزيد من تلك المشكلات، حيث بات الفقر يقض مضاجع الكثير من الأتراك، ما انعكس جليا على نسب تأييد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وقال بيروك بكديل المحلل التركي البارز في منتدى الشرق الأوسط بالولايات المتحدة، إنه بعد 19 عاما من الحكم المتواصل، يبدو أن الرجل الإسلامي القوي في تركيا، الرئيس أردوغان، لا يزال بلا منازع سياسيا. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد عامين ونصف العام، أظهرت أبحاث موثوقة أنه لا يزال السياسي الأكثر شعبية، حيث يأتي أقرب منافسيه إلى ما دونه بكثير في استطلاعات الرأي. لكنه يواجه الآن منافسا غير متوقع قد يطيح به.

وكشفت مؤسسة متروبول وهي مؤسسة استطلاع مستقلة للرأي مؤخرا عن أن شعبية أردوغان بلغت 31 في المئة، يليه حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي بنسبة 17.4 في المئة.

وإذا أجريت الانتخابات اليوم، فإن حزب الحركة القومية، شريك أردوغان في الائتلاف القومي المتطرف، سوف يفوز بنسبة 7.2 في المئة ليصل بذلك صوت الكتلة الحكومية إلى 38.7 في المئة وسوف تفوز كتلة المعارضة، وهي تحالف هش يضم ستة أحزاب من ايديولوجيات مختلفة، بنسبة إجمالية تبلغ 36.1 في المئة. وفي ذروة جديدة لأزمة العملة في نوفمبر كتب على كاراهاسان أوغلو، وهو كاتب عمود مؤيد لأردوغان، أنه "حتى لو ارتفع سعر الدولار إلى 15 ليرة (من 8.50) فإننا لن نستسلم للجساد". وكتب يقول "إننا نفضل دولارا واحدا مقابل 15 ليرة بدلا من 8.50 حتى لا نرى تركيا تتزعج أوامر أميركا".

ومذ ذلك الحين، لم تسر الأمور على ما يرام بالنسبة إلى تركيا. ففي مارس الماضي تسارعت وتيرة التضخم في تركيا للشهر السادس على التوالي، حيث أدى ضعف الليرة إلى ارتفاع تكلفة الواردات، مما جعل من الصعب على محافظ البنك المركزي الجديد في البلاد تحقيق رغبة أردوغان في تخفيف السياسة النقدية. وارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 19.16 في المئة على أساس سنوي. وعلى مدى معظم السنوات الثلاث الماضية، ظل معدل التضخم في البلاد عالقًا في خانة الأرقام

مفاوضات فيينا تقترب من العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران

مكتب واشنطن - علم مكتب "العرب" في واشنطن من مصدر مطلع على مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي الإيراني أن المفاوضات الجارية بين طهران من جهة ومجموعة الدول المخرطة في الاتفاق ستنتهي إلى العودة بشكل كامل إلى بنود الاتفاق المبرم في العام 2015.

والأربعاء أفاد مسؤول أميركي رفيع أن بلاده اطلعت إيران على تفاصيل بشأن العقوبات التي هي على استعداد لرفعها في إطار العودة إلى الاتفاق النووي. وتأخذ الولايات المتحدة وإيران استراتيجتهما الثانية من المحادثات غير المباشرة في فيينا الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي بعد انسحاب الرئيس السابق دونالد ترامب منه.

وقال المسؤول الأميركي حول المحادثات الأخيرة التي يقودها الاتحاد الأوروبي "هذه المرة دخلنا في تفاصيل أكثر". وأضاف "قدمنا إلى إيران عددا من الأمثلة تتعلق بنوع العقوبات التي نعتقد

توترات تشاد تلهب أزمات دارفور

تفكك القوات المشتركة يدفع إلى الاصطفاف القبلي

تقوية شوكة الحركات المسلحة، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة الموقعة على اتفاق جوبا وكانت تتعامل مع تشاد على أنها فضاء خلفي تعود إليه كلما تعرضت لهزائم في الداخل لتقوي نفسها وتعاود القتال مجدداً.

وأضاف في تصريح خاص لـ "العرب" أن "الوضع اختلف الآن فلم يعد الرئيس ديبي في السلطة، ووقعت الحركة على اتفاق السلام، لكن الأوضاع الراهنة في تشاد قد تشجع حركات مسلحة صغيرة غير منضوية تحت لواء اتفاق جوبا على التنسيق مع حركات متمردة في الجانب المقابل لتقوية عناصرها، ما يمثل تهديدا كبيرا للسلطة".



علي يوسف الشريف

ما يحدث في تشاد

سكوتون له ارتدادات

على دارفور

ويرى مراقبون أن غموض التفاعلات المنتظرة لعملية التغيير في تشاد، مع تولي المجلس العسكري مقاليد السلطة وحديث المعارضة عن عدم تمرير مخطط توريث ابن ديبي، سوف يقود إلى اتساع رقعة الممارك بين الجيش التشادي والمعارضة.

وتنشي هذه النتيجة بإمكانية حدوث اصطفااف قبلي والاستعانة بقبائل دارفور في المعارك، تحديداً من ناحية الزعامة الذين سيحاولون الحفاظ على نهجهم في نجابينا عبر استمرار الاستحواذ على السلطة من خلال محمد إدريس ديبي.

وتحذر دوائر سودانية من مغبة الانخراط في الأزمة التشادية، وتشدد على أهمية الابتعاد عن الخلافات القبلية وتعقيدات الأزمة السياسية في نجابينا، وإن جرى عكس ذلك فيجب أن يكون في إطار الوساطة وتقريب المسافات بين الأطراف المختلفة وتحت مظلة الاتحاد الأفريقي، بما لا يؤثر سلباً على تماسك المرحلة الانتقالية في السودان التي ستكون أمام تحدي جديد في تشاد، بعد أن كادت الأوضاع تهدأ في ليبيا.

وأعلنت الخارجية السودانية أنها تتابع بقلق بالغ تطورات الأحداث الجارية في الجارة تشاد والصراع المحتدم بين القوات الحكومية والمعارضة على السلطة، ودعت كافة الأطراف إلى التهدئة ووقف الاقتتال بما يضمن الأمن والاستقرار.

وقال الدبلوماسي السوداني السابق السفير على يوسف الشريف إن التعامل مع الأوضاع الراهنة في نجابينا من جانب الخرطوم يجب أن يقوم على اعتبار أن ما يحدث هناك "امر داخلي تحكمه حقائق الواقع"، داعياً إلى ضرورة "التعامل مع وضعية الجيش الراهنة كخطوة نحو الحفاظ على أمن وسلامة الدولة في مواجهة النزاعات المسلحة، بما يصب في صالح تأمين المناطق الحدودية والحفاظ على القوة المشتركة بين البلدين".

وأكد في تصريح خاص لـ "العرب" أن "تطورات الأوضاع في ليبيا وترحيل العديد من المرتزقة والقوات التي كانت تقاوم على طرابلس لهما انعكاسات سلبية على الأوضاع في دارفور، وتسبباً في اشتعال معارك الجينية، وما يحدث في دارفور بدرجات مختلفة، لأن أجدارده من قبيلة الزعامة كان عاملاً مساعداً على

الخرطوم - بعثر مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي الكثير من أوراق الأزمة في إقليم دارفور المتناخم للحدود التشادية، في وقت تواجه فيه السلطة السودانية صعوبات جملة لإنزال اتفاق السلام مع الحركات المسلحة على الأرض. واستشعرت الخرطوم مخاطر مصرع الرئيس التشادي الثلاثاء على يد قوى متمردة على نظامه، وناقش في اليوم نفسه نائب رئيس مجلس السيادة الفريق محمد حمدان دقلو مع رئيس بعثة الأمم المتحدة "يونيتامس" فولكر بيرتس تطورات الأوضاع وتأثير مصرع ديبي على البلاد، وسط توقعات بإمكانية التفكير في الاستعانة بقوات "يوناميد" مجدداً حال انعكس الصراع في تشاد مباشرة على إقليم دارفور.

وتزايدت حدة التوترات في دارفور الأسابيع الماضية، واندلعت أعمال عنف قبلية في منطقة الجينية عاصمة غرب دارفور، أسفرت عن مقتل أكثر من 300 شخص، وسط اتهامات بمشاركة تلك الأحداث.

وأعلن والي غرب دارفور محمد عبدالله الدومة، الثلاثاء، أن مدينة الجينية منطقة منكوبة، وطلب بالتدخل العاجل وإرسال مساعدات لإغاثة المتضررين من الانتقال القبلي الذي شهدته عاصمة الولاية مؤخراً، مناشداً الحكومة المركزية إرسال المعونات اللازمة سريعا لإغاثة المتضررين من الأحداث.

وتتكاثف التطورات في البلدين بشكل ملحوظ بحكم التقارب الجغرافي والتداخل القبلي الكبير بين سكان غرب السودان وسكان المناطق الشرقية والوسطى من تشاد، وبشكل وجود الرئيس إدريس ديبي في السلطة ضماناً لعدم انفلات الصراع التاريخي بين القبائل العربية ونظيرتها الأفريقية (العرب والزعامة)، واعتبر أن استقرار العلاقة بين المكونين في دارفور دافع مباشر للحفاظ على هدوء الأوضاع في بلاد.

ويواجه إقليم دارفور خطر تفكك القوات المشتركة بين السودان وتشاد التي تقوم بمهمة ضبط الحدود، في ظل توقع تصاعد الاشتباكات بين المجلس العسكري الذي تولى زمام الحكم في نجابينا والمتطرفين المعارضين له، وسط مخاوف من انعكاس تعقيدات الصراعات القبلية في تشاد على نظيرتها في دارفور.

وضاعف مقتل ديبي الضغوط على الخرطوم للتوصل إلى اتفاقات سلام مماثلة مع باقي حركات دارفور غير الموقعة حتى الآن، على رأسها حركة جيش تحرير السودان التي يقودها عبد الواحد نور، وبعض الحركات التي قد تجد في الأوضاع الحدودية الرخوة فرصة لتقوية نفسها من خلال تلقي الدعم من حركات متمردة في تشاد.

وينتمي أغلب قادة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام إلى قبيلة الزعامة، ما يجعل السلطة الانتقالية تعول كثيراً على أن يكون تعاملهم مع الأزمة باعتبارهم قيادات في الدولة، على عكس المرات السابقة التي كانوا فيها ضمن المعارضة.

وأوضح استاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم محمد خليفة صديق أن مقتل ديبي القى بظلاله على جميع الأطراف السودانية في دارفور بدرجات مختلفة، لأن أجدارده من قبيلة الزعامة كان عاملاً مساعداً على

ترامب مقابل عودتها عن خطوات تخلت فيها عن التزامات بموجب اتفاق 2015

وقال المسؤول الأميركي إن الولايات المتحدة وإيران لم تدخل بعد في التفاصيل بشأن مسألة من يبدأ أولاً، لكنه أضاف "نحن مفتتحون على أنواع مختلفة من البات التسلسل التي تتوافق مع مصلحتنا".

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني أعرب في وقت سابق عن تفاعله، قائلاً إن المفاوضات حققت "تقدماً بنسبة من 60 إلى 70 في المئة". ومع رفض إيران التفاوض المباشر مع الولايات المتحدة، بجول المسؤولين الأوروبيين بين الطرفين. ويعقد دبلوماسيون من بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وإيران وروسيا اجتماعاتهم في فندق فاخر في فيينا، بينما يشارك دبلوماسيون أميركيون في المحادثات بشكل غير مباشر من فندق قريب. ويشكل الاتفاق على العقوبات التي سترفعها واشنطن إحدى أبرز

الناقش الساكنة في المفاوضات، وكذلك مسألة عودة الإيرانيين إلى احترام كامل لالتزاماتهم الواردة في الاتفاق. وفي المقابل تسعى دول إقليمية إلى تضمين الاتفاق الجديد بنوداً تتعلق بالصواريخ الباليستية الإيرانية التي تنهال على أراضي المملكة العربية السعودية من مقاتلي أنصار الله في اليمن المدعومين والمولدين من الحرس الثوري الإيراني، وكذلك ملف الميليشيات الإيرانية العابرة للحدود التي هي رأس حربة تقويض الاستقرار في دول الجوار والتي تمد الحوثيين في اليمن بالخبراء والسلاح لضرب المنشآت الحيوية والنفطية في المملكة دونما حساب ولا رقيب.

وفي ظل أيبب تشعير الحكومة الإسرائيلية بقلق بلوغ إزاء عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي دون تعديل على بنوده وتحاول بشكل حيث إنقاذ إدارة جو بايدن بعدم تخفيف الضغط على طهران.



الامتداد القبلي يورق السلام في دارفور